القضية الخامسة[1]

مسؤوليّات إعلامية في عالم متنوِّع

استحقاقات التواصل في عالم جديد

توطئة: عن إخفاقات التواصل الإنساني.

مسؤوليات الإعلام في واقع التنوّع الثقافي في عالمنا.

- أولاً: مسؤولية التعامل الرشيد مع معادلة الوحدة والتنوّع.
- ثانياً: مسؤولية تفعيل دور الإعلام ميداناً للحوار.
- ثالثاً: مسؤولية التعامل الرشيد مع تقاليد العمل الإعلامي.
- رابعاً: مسؤولية معالجة السياقات وتقديم التوضيحات اللازمة والملابسات والخلفيات ذات العلاقة.
- خامساً: التعامل المسؤول مع لغة الصورة.
- سادساً: مسؤولية الإعلام في الموازنة بين الحرية والمسؤولية.

(١) هذا الفصل هو فحوى محاضرة ألقيت في "المؤتمر العالمي عن تحالف الحضارات. البحث عن مسالك للسلام العالمي. عالم أفضل ليس بمستحيل"، المنعقد في كلية التاريخ والجغرافيا بجامعة بلنسية (إسبانيا)، خلال الأيام من ٨ وحتى ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦م.

obeikandi.com

- سابعاً: مسؤولية المعالجة النقدية للخلفيات الفلسفية والذاكرة التاريخية.
- ثامناً: مسؤولية الموازنة بين ضغوط التغطية المتسارعة ومتطلّبات التدقيق والتوضيح.
- تاسعاً: مسؤولية السياسيين والشخصيات الدينية وقادة الرأي في عزل مساعي التحريض والتشويه والتطرف ونبذها.
- عاشراً: مسؤولية الاهتمام بالمضامين الإعلامية، وليس بالوسائل وحدها.

opelkandl.com

توطئة: عن إخفاقات التواصل الإنساني

في مطلع الستينيات من القرن العشرين توقّع المنظِّر الإعلامي الكندي مارشال ماكلوهان، أن تقود التحوّلات الاتصالية والإعلامية المتسارعة عالَمنا إلى أن يصبح "قرية كوكبية" (Global Village). وعلى رغم الزهو اللاحق بهذا الوصف، فإنّ الواقع الفعلي بقي بعيداً عن شعار كهذا يدغدغ مشاعر الإنسان الطامح إلى اختراق الآفاق وتجاوز الحدود والمسافات. فهناك أمم بأكملها لم تستفد من هذه "الثورة الاتصالية والإعلامية" بعدُ، ويبدو أنها لن تحصد ثمارها في الأمد القريب على أحسن التقديرات. ولعلّ ما هو أهمّ، أنّ هذه الأمم تمثِّل معظم البشرية التي تقف اليوم على هامش مجتمع المعلومات والإعلام العالمي.

ولما كانت بعض بقاع العالم ما زالت معزولة عن التواصل الفعلي مع أرجاء الكوكب، فإنّ ما يغلب على الظاهرة الاتصالية الراهنة هو أحاديّة التدفّق انطلاقاً من مراكز الإعلام والمعلومات المعدودة إلى أصقاع الأرض.

ثم إنّ "ثورة المعلومات والإعلام" لم تُفلح، كما كان مأمولاً، في تجاوز الانطباعات المسبقة والمعلومات المشوّهة عن "الآخر"، المتوارثة من عصور الظلام. فما جرى في كثير من الأحيان لم يتجاوز إعادة إنتاج لتلك الانطباعات والمعلومات المُقولَبة. صحيحٌ أنّ وسائل الإعلام تنقل إلى متابعيها الحدث العالمي بالنصّ والصوت والصورة، وبالتغطية الحيّة أيضاً، لكنها نادراً ما تعمد إلى عرض الخلفيات وإيضاح الملابسات المرتبطة بالحدث، التي لا بد من استيعابها كي يُتاح فهمُه وإدراكُ أبعادِه. وقد تساهم هذه الحقيقة في تفسير الفجوة الشعورية المتعاظمة وحالة الخصام المؤسفة بين قطاعات من البشر في الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب. فـ"الآخر" يبدو مختلفاً ومثيراً للاستغراب والاستهجان؛ لأنّ صورته لم تُقدّم كما ينبغي، أو أنها لم تُوضّح بالقدر الكافي.

ومن هنا نستنتج أننا ما زلنا بعيدين عن التواصل الكوكبي المنشود، فضلاً عن

أن يكون تواصلاً دافئاً متحرِّراً من التمترس بالصور النمطية والانطباعات المسبقة السلبية.

وهكذا نجد أنّ الإنسان في عصر "القرية الكوكبية" المُفترَض، ربّما يعلم بمعاناة أخيه الإنسان، ضحية الفقر والجوع والمرض مثلاً، لكنّ ذلك العلم لا يرقى في كثير من الأحيان إلى درجة الشعور الفعلي بتلك المعاناة ومعايشتها، ما ينعكس مثلاً على قابلية مساهمة الإنسان في إنقاذ أخيه الإنسان، كما ينبغي. ولسنا في مقام يتسع للاستشهاد بالكثير من المعطيات التي تعزِّز هذا الاستنتاج.

إحدى المفارقات التي ينبغي أن تستوقفنا في سياق تاريخنا الإنساني؛ أنه كلما انفتحت نافذة أمل بإمكانية معرفة الآخر على نحو أكثر واقعية، وجدنا من يبدِّد ذلك الأمل، بوعي أو من دونه، لتبقى القوالب النمطية على حالها تقريباً عبر القرون، ولتترسّخ الأحكام المسبقة في أعماق الوعي.

فمثلاً؛ عندما اخترع الألماني يوهاناس غوتنبرغ المطبعة في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي، كان ذلك بمنزلة فرصة تاريخية لمراجعة الخلل في الصورة الرائجة عن الإسلام في أوربا. فقد أدخلت المطبعة أوعيةً جديدة لتبادل المعلومات والانطباعات إلى المعادلة؛ هي الكتب والصحف والمناشير. لقد كانت تلك "ثورة معرفية" في أوربا بمقاييس ذلك الزمان، وكان يُفترض بموجبها أن تهترئ الأساطير المنسوجة من خيوط الجهل عن "الآخر"، وهو هنا على نحو خاص؛ ذلك العالم الإسلامي بدينه وثقافته وناسِه. لكنّ القوالب النمطية والأحكام المسبقة جدّدت حضورَها متسلِّلةً من بوابة المعرفة ذاتها أيضاً، مثل ما وجدنا في أعمال بعض من المستشرقين، الذين كانوا عبئاً على التواصل بين الجانبين، كما يؤكد إدوارد سعيد مثلاً، ومعه آخرون.

وقد تبدّدت فرصةٌ أخرى من التواصل الإنساني القائم على الانفتاح، كان يُفترض أن تتاح عبر الملاحة البحرية عبر العالم، التي ازدهرت بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر (اكتشاف "العالم الجديد"، اكتشاف طريق رأس

الرجاء الصالح، شقّ قناة السويس). لقد خسرت الإنسانية تلك الفرصة التاريخية، لتغدو تلك المرحلة عنواناً على أبشع صور البغي والنهب والاستغلال، وطمس الهويات الثقافية وإحلال ثقافات محل أخرى.

وحتى مع ابتكار الصور الفوتوغرافية فيما بعد، فإنّ ما نقلته في بواكيرها لم تكن مشاهد متوازنة من واقع الأمم والشعوب، بقدر تركيزها على النماذج العجائبية والغرائبية والمُستَطرفة (exotic)، تماماً كما كان يفعل بعض رحّالة العصر الوسيط في رواياتهم وبعض رسّاميه في لوحاتهم. بل لم يعد خافياً أنّ بعض مصوِّري البطاقات الفوتوغرافية آنذاك قد اصطنعوا مشاهد مُفتَعلة من المجتمعات البشرية التي حلّوا فيها، بما يوافق الصور الذهنية المسبقة التي يحملونها، وقد عمدوا إلى ترويج تلك المشاهد في أوساط شعوبهم، لتعزّز القوالب النمطية والأحكام المسبقة.

وأما ابتكار المشاهد المتحرِّكة والأفلام السينمائية، فلم يكن على نحو عام أفضل حالاً، فقد بدت تلك الأعمال في جيلها الأول مرتعاً للأساطير غير الواقعية، إذا ما تعلّق الأمر بالآخر.

أما عندما أخذنا نشهد في الأعوام الماضية ذلك الإقبال منقطع النظير على العناوين الإسلامية في متاجر الكتب في الغرب، في ضوء تنامي الاهتمام بالشأن الإسلامي، فإنّ ما أحرز السبق في مسعى تلبية تعطّش الجمهور للمعلومة الوافية؛ لم يكن سوى تلك الأعمال هائلة العدد، التي تحفّها ملابسات التشويه والتحيّز والتحريض، والمشكوك في موضوعيّتها، على رغم الكثير من الجهود التي بذلها حمَلةُ الأقلام المنصفون في هذا الحقل.

وعلى هذا النحو بات واضحاً من محطة زمنية إلى أخرى، أنّ آفاق التواصل الإنساني المتجدِّدة عبر الدوائر الحضارية والثقافية لم تتحرّر بالكامل من أغلال الماضي وانطباعاته، بل ربما تورّط الفاعلون في حقول التواصل والإعلام والمعرفة بترسيخ الصور الكريهة المُختَلَقة أو المُشوّهة، فبرزت المخاوف ذاتها

بقوالب جديدة، كما وجد التحاملُ والتعصّب باستمرار ميادين مُستحدَثة للتمادي في العبث والتشويه، من عهد المطبعة، إلى آفاق الإبحار عبر الشبكة العالمية.

وإذا افترضنا أنّ الإعلام سبيل للتواصل الإنساني، فإنّ ما لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أيضاً أنه يبقى مرتعاً للصراعات وتجاذباتها. إذ لم يتوقف الأمر عند مجرد ارتباط التطوير التقنيّ لعدد من وسائل الإعلام (بما في ذلك شبكة الإنترنت) بالبيئات العسكرية؛ بل تعدّاه إلى محاولة استغلال منافذ التواصل الإنساني لمصلحة أطراف الصراعات، ما وسعها ذلك.

وما يعبِّر عن ذلك بوضوح صارخ؛ حقيقة أنّ الأعوام القليلة الماضية تشهد تساقطاً نسبياً للحصانة من الاستهداف التي يُفترَض أن يتمتّع بها الصحفيون، مع تزايد أعداد ضحايا الصحافة؛ قتلاً واعتقالاً واختطافاً وتهديداً.

وما قد يعنينا هنا على أيِّ حال؛ هو ما يتعلّق بتورّط بعض الفاعلين ضمن الساحة الإعلامية باستغلالها للدفع باتجاهات التحريض والتشويه والتحامل. وقد برهنت "المسألة الدانمركية" (بدءاً من خريف سنة ٢٠٠٥م)، على المدى الذي يمكن لصحيفة واحدة أن تبلغه في إشعال الحرائق.

مسؤوليات الإعلام ضمن واقع التنوّع الثقافي في عالمنا

في الكلمة التي ألقتها في افتتاح "مؤتمر الأئمة والمرشدات الدينيات في أوربا"، المنعقد في فيينا في السابع والثامن من نيسان/ أبريل ٢٠٠٦م؛ لفتت وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك، الانتباه إلى أنّ «الحياة الحديثة في القرن الحادي والعشرين تداهمنا دون إرشادات للتعامل معها، ولذا فإنّ علينا أن نعزِّز أجواء المسؤولية المتبادلة والاعتدال».

بالتأكيد، فإنّ الأمر لا يتعلّق هنا بانطباع عابر؛ فالمجتمعات الإنسانية تشهد حالة الاستشعار المتزايد بالتنوّع الثقافي من جانب، مع الخشية على الخصوصيات الذاتية من التأثيرات الوافدة من الخارج (خاصة اتجاه التوحيد الثقافي في عصر العولمة، وتأثيرات التنوّع والهجرة) من جانب آخر. وبمفعول

ذلك؛ فإنّ الجمهور لا يستشعر الوقوف على أرضية معنويّة مستقرة، وهو ما يثير مكامن القلق والارتياب لديه، وهي حالة يسهل على الإعلام والسياسة استغلالها على نحو غير رشيد.

إننا نشهد بالفعل تطوّرات تتطلب "إرشادات" للتعامل معها؛ فهناك مثلاً واقع التقارب التواصلي في عالمنا، فما تنشره صحيفة في الدانمرك (رسوم يولاندزبوستن مثلاً) يمكن أن يترك انعكاسه المدوِّي في أرجاء آسيا وإفريقيا، وربما أسرع مما هو متوقع، في حين أنّ ما يجري في نيجيريا (قضية أمينة لاوال مثلاً) أو أفغانستان (كنموذج "البرقع")، يتفاعل سريعاً في أوربا عبر حملات موسّعة. والسؤال المطروح هو: هل بوسعنا المضيّ في ظلّ هذه التفاعلات من دون "إرشادات" إضافية، للتعاطي معها؟.

إنّ "الإرشادات" التالية ليست في واقع الأمر سوى مسؤوليّات متجدِّدة، لا غنى عنها، للتعاطي مع الشأن الإعلامي، على نحو واعٍ ورشيد.

أولاً- مسؤولية التعامل الرشيد مع معادلة الوحدة والتنوّع

بكلمة؛ يمكننا أن نوجز معادلة الوحدة والتنوّع بأنها تقوم على التواصل الإنساني الفاعل، دون التفريط بالخصوصيّات.

فالإعلام في عالمنا اليوم؛ عليه أن يضطلع بمسؤولية التعبير عن الوحدة والتنوّع تعبيراً ملموساً، وهو ما يقتضي أيضاً إتاحة الفرص العادلة للأطراف الحضارية والثقافية للحضور ضمن المشهد الإعلامي العالمي في جميع تجلِّياته .

ومن المفارقات التي نلمسها؛ أنّ استشعار القلق على حالة التنوّع الثقافي الإنساني يتزامن مع انفتاح غير مسبوق في حجمه أمام الآفاق التواصلية، وهو ما يأتي على خلفية واقع الضخّ الإعلامي الذي يتركّز في اتجاهات أحادية، وبمفعول تركيز الاستقطابات الإعلامية في أيدٍ قليلة العدد. والواقع أنّ حالة القلق هذه إنما تزيد من أهمية التعامل الرشيد مع معادلة الوحدة والتنوّع.

ولكنّ معادلة الوحدة والتنوّع هذه لا تسري على المجتمع الإنساني العريض وحسب؛ بل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بالأمم والشعوب والمجتمعات كلّ على حدة. فإدراك واقع التنوّع الذي تنطوي عليه من داخلها مطلبٌ هام في مواجهة نزعة التنميط والقولبة التي تغوي البشر في العادة، وتكون من ثم مُغذِّياً لمواقف الخصام والاستقطابات الحادة.

فالتعامل مع "الغرب" مثلاً باعتباره حالة أحاديّة متجانسة، وبشكل يتجاهل التباينات الداخلية في الفضاء الغربي؛ لا يبدو خياراً رشيداً، حتى مع الحاجة إلى التسليم بالمشترك الغربي.

وأيضاً؛ فإنّ التعامل التعميمي مع الدائرة الحضارية الإسلامية بجميع أبعادها لا يمكن أن يخدم مسعى التفاهم، لكونه يتجاهل واقع التنوّع الثريّ الذي تشتمل عليه.

ثانياً- مسؤولية تفعيل دور الإعلام كميدان للحوار

إذا افترضنا أنّ الإعلام هو وسيلة للتواصل الإنساني، فإنّ ما لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أيضاً أنه يبقى مرتعاً للصراعات وتجاذباتها. فلم يتوقف الأمر عند مجرّد ارتباط التطوير التقنيّ لعدد من وسائل الإعلام (بما في ذلك شبكة الإنترنت) بالبيئات العسكرية والأمنية؛ بل تعدّاه إلى محاولة استغلال منافذ التواصل الإنساني لمصلحة أطراف الصراعات، ما وسعها ذلك.

وما يعبِّر عن ذلك بوضوح صارخ؛ حقيقة أنّ الأعوام القليلة الماضية شهدت تساقطاً نسبياً للحصانة من الاستهداف التي يُفترض أن يتمتع بها الصحافيون، مع تزايد أعداد ضحايا الصحافة، قتلاً واعتقالاً واختطافاً وتهديداً.

وما قد يعنينا هنا على أيّ حال؛ هو ما يتعلّق بتورّط بعض الفاعلين في الساحة الإعلامية باستغلالها للدفع باتجاه التحريض والتشويه والتحامل.

مقابل هذا النزوع الاستغلالي لمسارات التواصل الإنساني، فإنّه في سياق

المناداة المتزايدة في الأعوام الأخيرة بتشجيع الحوار بين الحضارات؛ يتضح لنا أنّ الحقل الإعلامي لا يمكنه أن يبقى على هامش عملية الحوار المفترضة هذه. ومع أنّ توصياتٍ بهذا الشأن يسهل العثور عليها ضمن مقرّرات مؤتمرات عدّة في الغرب والشرق، إلّا أنّ الحاجة ما زالت قائمة لتوضيح السبل العملية التي يمكن معها تفعيل دور الإعلام في الحوار الحضاري.

وإن لم يكن بالوسع تحميل الإعلام وحدَه المسؤولية عن عملية الحوار؛ فلا يمكن بالمقابل إعفاؤه من التزاماته المُنتظَرة منه في هذا الحقل الهام، خاصّة لجهة دوره في تشكيل الرأي العام.

وهنا نشدِّد على أنّ الحوار لا ينبغي أن يقتصر على المنتديات والأروقة المُغلقة، بل يجدر أن يجد فرصته في الفضاء الإعلامي مع مراعاة خصوصيّات الشرائح المستهدفة به ومستويات المخاطبة.

ومن المقترحات العملية التي يمكن إيرادها في هذا السياق على سبيل المثال:

- إصدار وسائل إعلام مخصصة لتشجيع الحوار الفاعل والعميق بين الثقافات، كمحطات التلفزة الفضائية والصحف والمجلات ومواقع الإنترنت، إلى جانب وضع هذا الحوار ضمن اهتمامات وسائل الإعلام القائمة بالفعل.
- أن تضع وسائل الإعلام العامة (التي تتبع للحق العام وكذلك تلك الحكومية) الحوار بين الحضارات والثقافات ضمن مسؤولياتها، وأن يتم تحديد ذلك ضمن التكليفات العامة الملقاة على عاتقها.
- أن يتم وضع معايير استرشادية لكي يأخذ بها القطاع الإعلامي الخاصّ بشأن كيفية التعامل الأمثل مع مسؤولية الحوار الحضاري والثقافي. ولو توافقت المجموعات الإعلامية الكبرى في العالم على تلك المعايير، واعتمدتها ميثاق شرف مهني مثلاً؛ فإنّ ذلك سيكون خطوة مشجِّعة في هذا الاتجاه.

ومن المؤسف أن يجري أحياناً القيام بمبادرات ومشروعات وإطلاق برامج

ترفع لافتة الحوار بين الحضارات، فيما تأتي الآليات والمضامين على الصعيد الإعلامي دون المُرتجَى. من ذلك مثلاً، أن يتمّ تجاهل بعض المعبِّرين عن الدوائر الحضارية والثقافية في بعض جولات الحوار، الأمر الذي يجعل ذلك الحوار يبدو أحياناً وكأنه حوار مع "الذات"، لا مع "الآخر".

ومن هنا فإنّ المأمول هو أن تتحلّى مساعي الحوار بمزيد من الجدِّية والعُمق والشفافية من جميع الأطراف ذات العلاقة، خاصة مع إدراك أنّ الحضارات والثقافات لا يوجد لها ممثلون رسميّون بمعنى الكلمة، وإنما يمكن العثور على معبِّرين بدرجة ما عن أطيافها. كما لا يغيب عن الأذهان هنا أنّ الحوار الحضاري والثقافي يبدو بالنسبة إلى كثير من المعنيِّين مفهوماً فضفاضاً في إطاره النظري، وأقلّ دقّة في سياقه التطبيقي، وهو ما يستوجب الالتفات إلى دلالاته ومقتضياته، من أجل تسديد المساعي الرشيدة في هذا الميدان.

ثمّ إنّ الحوار الذي نعني لا يكون مع "الآخر" وحسب؛ بل مع "الذات" أيضاً. ولنا أن نقرِّر هنا استنتاجاً هامّاً، يكتسب دلالةً خاصة بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وهو أنّ انسداد سبل الحوار مع "الذات"؛ أي ضمن نطاق "الأمة الواحدة"، لا بدّ أن ينعكس على فرص الحوار مع "الآخر" وفعاليته وإمكانيات نجاحه.

ثالثاً- مسؤولية التعامل الرشيد مع تقاليد العمل الإعلامي

من بين التقاليد التي تحكم بعض وجوه الممارسة الإعلامية، بوسعنا أن نعثر على ما يقتضي بعض المعالجة النقديّة، نظراً لانعكاسه المحتمل على فرص التفاهم المتبادل.

فمن هذا مثلاً ذلك المفهوم القائل إنّ "الأخبار السيئة هي وحدها الأخبار الجيدة" (only bad news are good news)، وهو ما يكاد يمنح الأولوية للجوانب السلبية، في التغطية والمتابعة الصحافية، على حساب الجوانب الإيجابية.

كما أنّ في تركيز التغطيات الإعلامية على الاستثناءات ما من شأنه أن يثير التساؤل عن واقعية الصورة التي تنقلها وسائل الإعلام عن الثقافات الأخرى.

أيضاً؛ فإنّ الأخبار "ذات القيمة العليا"، كما تحدِّد ذلك معايير نظرية "قيمة الأخبار" (News Value) مثلاً؛ يُتوقّع أنّ تتميّز بطابعها المأساوي ربما (أنباء الزلازل مثلاً)، أو بصلتها بالشأن المباشر لجمهور المستقبِلين (من قبيل احتمال وجود ضحايا "من مواطنينا" جراء الزلزال). وهنا يجدر التساؤل عمّا إذا كان الوعي بالآخر في "قريتنا الكوكبية" يأتي في آخر الاهتمامات، إن لم يكن الأمر يتعلّق "بنا" مباشرة؟.

وإزاء هذه الملاحظات كافّة، وما يمكن أن يَرِد في سياقها من ملاحظات أخرى لا متسع للاستفاضة فيها؛ نرى أنه من المُجدي استحضار مزيدٍ من المسؤولية في التعاطي مع تقاليد العمل الإعلامي، وهو ما يستلزم على الأرجح وضعَ المزيد من المعايير التي يمكن للوسط الإعلامي أن يسترشد بها في هذا المجال.

رابعاً- مسؤولية معالجة السياقات وتقديم التوضيحات اللازمة والملابسات والخلفيات ذات العلاقة

ربما يتيحُ العيشُ في عصر التواصل الإعلامي والتشبيك الإلكتروني غير المسبوق، بعضَ الفرص ويفتح بعض الآفاق لمعرفة "الآخر"، وللحصول على "معلومات" أوفر بشأنه. لكن يجب الإقرار بأنه لا ضمانة لنا بشأن مدى دقة تلك "المعلومات"، أو إمكانية خضوعها لمعايير الإنصاف أو لاتجاهات التحيّز أو التشويه والاجتزاء. أي إنّ جهوداً حثيثة ينبغي أن تُبذل في هذا المجال؛ بتوفير المعلومة، وبوضعها في سياقاتها الصحيحة أيضاً، وبمعالجة المشكلات التواصلية التي قد تلتبس بها.

والواقع أنّ المشكلة كثيراً ما لا تكون مع المعلومة، أو المشهد، أو الصورة

الفوتوغرافية، على نحو مجرّد؛ وإنما مع السياق (context) الذي تُورَد فيه. ولا يخفى هنا أنّ تعدّد السياقات، وتباين الخلفيات، يتحمّلان المسؤولية عن جعل الكلمة الواحدة ذات دلالات متعدِّدة بالنسبة إلى المستقبِلين. ثم إنّ انتزاع معلومة من سياقها، أو مشهد من إطاره العام، أو اجتزاء صورة فوتوغرافية من دون توضيح ملابساتها، إنما يعزِّز قابليات سوء الفهم ويرسّخ القوالب النمطية، وكثيراً ما يعضد الأحكام المسبقة السلبية المستقرّة في الأذهان. وتفرض هذه المشكلة ذاتها بوضوح بالنسبة إلى التغطيات الإعلامية المتعلقة بمن ينتمون إلى ثقافات أخرى، وهو ما يَبرُز بشكل جليّ فيما يتعلّق بالتغطيات عن العالم الإسلامي في وسائل الإعلام الغربية، كما يمكن العثور عليها في سياق التغطيات عن المجتمعات الغربية في وسائل الإعلام في العالم الإسلامي.

يجدر الانتباه إلى أنّ ذلك يحدث في عصر "القرية الكوكبية"، الذي نسميه "عصر المعلومات"، وهي التي قد لا تكون أحياناً سوى مغالطات أعمق وأكثر زخماً وإثارة. أي إنّ التحوّلات التواصلية والإعلامية تنطوي على فرصة واعدة لمعالجة بعض الأحكام المسبقة؛ لكنها تحمل معها أعباء إضافية في الوقت ذاته.

فالسياق الذهني الذي يتم بموجبه تركيب المعلومات والمشاهد والصور الصحافية في وعي الجمهور المتلقِّي؛ لا يتطابق مع السياق الواقعي الذي اقتُطِعت منه. ومن المثير للقلق أن ندرك أنّ ذلك السياق الذهني إنما يخضع للخلفيات الفلسفية والخبرات التاريخية للجمهور المستقبِل، وللمؤثرات النفسية والاجتماعية (socialpsychological) التي تتجاذبه، ولعوامل أخرى عديدة. وهكذا مثلاً؛ يتم وضع ما يتعلّق بالشأن الديني للمسلمين في سياق الخبرات التاريخية الغربية مع هذا الشأن، وهو ما يفسِّر، مثلاً، تلك الصعوبات التي يبذلها المثقفون المسلمون في توضيح فكرة أنّ نظام الحكم في الإسلام ليس نظاماً ثيوقراطياً على النحو الذي عرفه التاريخ الأوربي.

ومن هنا يجب التذكير بالحاجة إلى إرفاق توضيحات كافية وموضوعيّة

بالمعلومات التي يتم إيرادها في التغطيات الإعلامية، خاصة إذا ما تعلّق الأمر بثقافات أو بيئات تنطوي على تباينات بيّنة، وذلك تلافياً لسوء الفهم المتوقع.

ولكنّ هذه التوضيحات قد تأتي بطريقة متكلّفة وساذجة، أو ربما مُستَهجَنة، كما نجد، مثلاً، في بعض المواد المعلوماتية التي أخذت دول أوربية تزوِّد بها مؤخراً الراغبين بالهجرة من بلدان إسلامية إليها، أو حتى العازمين على السفر لمجرد الدراسة فيها.

من جانب آخر فإنّ الشكوى التقليدية من الربط التعسّفي بين الإسلام من جانب، والإرهاب أو التشدّد من جانب آخر، تقتضي الإشارة إلى أنه ربطٌ لا يتأتى فقط عبر بعض التغطيات المنحازة والتحريضيّة كما قد يحسب المرء؛ وإنما أيضاً، وعلى نحو غير واعٍ ربما؛ من خلال ورود الحديث عن الإسلام والمسلمين، وإن بدا متوازناً أو منصفاً، في سياق التغطيات المتعلقة بالشأن الإرهابي أو ملفات التشدّد.

فيوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، بدأت محطات التلفزة بنشر تقارير عن المسلمين حول العالم، وعن الإسلام في أفغانستان، وعن المرأة الأفغانية و"البرقع". وفي أعقاب اعتداءات مدريد ولندن المروِّعة؛ كان الحديث عن مسلمي أوربا هو حديث الساعة. وللدلالة على ذلك؛ قد تكفي الإشارة إلى أنّ صحيفة بارزة مثل "وول ستريت جورنال" خصصت وعلى مدى عدة أشهر سلسلة من التقارير الموسعة عن "الإسلام في أوربا"، تفاعلاً مع تداعيات هجمات لندن (٢٠٠٥م).

خامساً- التعامل المسؤول مع لغة الصورة

تساوقاً مع مسؤولية معالجة السياقات وتقديم التوضيحات اللازمة والملابسات والخلفيات ذات العلاقة، كما تقدّم؛ فإنّ ما تتمتّع به الصورة الفوتوغرافية، ومعها المشاهد المرئية المتحركة، من سلطان نافذ في عهد

"الثورة الإعلامية والاتصالية"؛ إنما يستدعي تناولاً مستقلاً لأهمية التعامل المسؤول معها. فكثيراً ما يُقال: إنّ "الصورة الواحدة تنطق بألف كلمة"، إلّا أنّ ما تقوله لنا تلك الكلمات هائلة العدد له شأن آخر.

فمثلاً؛ قد تُفهَم الصورة الصحافية التي تأتي من منطقة مأزومة لأناس يتظاهرون بانفعال، على أنّ الأمر يتعلّق بـ "شعوب غاضبة"، "غير قادرة على التحكّم بانفعالاتها"، ما دامت الصورة ذاتها لم تُرفَق بتوضيحات لملابسات ذلك، أو لِما دفع هؤلاء إلى التعبير عن الغضب. وقد تكون المفارقة أوضح فيما لو تعلّق الأمر بأشخاص معدودين على أصابع اليدين، ولكنّهم يفترشون نطاق العدسة المسلّطة عليهم حصراً، وهو ما لا يحول دون أن يحتلّوا، من ثم، صدارات الصحف وأغلفة المجلات الملوّنة إن لزم الأمر.

هنا قد تأتي الصورة الفوتوغرافية بمنزلة "برهان" مزعوم على صحّة انطباع مسبق، وتوكيد له، يتدثّر بمحاكاة الواقع. لكنّ الثابت هو أنّ آلة التصوير ليست موضوعية حقاً، ونزعة التحيّز الضمني عبرها، "مع" أو "ضد" بكل درجاتهما؛ إنما تبدأ من اختيار الجزئيّة المحدّدة من المشهد، وانتقاء زاوية الصورة، وتحديد مجمل ملابسات لحظة الالتقاط. ومع هذا كلّه؛ تأتي هذه الصورة لتزعم لنفسها صفة تمثيل الواقع بكلّيته، ومن ثم لتستقرّ في أعماق الوعي، دون مناقشة غالباً.

سادساً- مسؤولية الإعلام في الموازنة بين الحرية والمسؤولية

تفقد حريّةُ التعبير قيمتَها الأدبيّة والأخلاقيّة؛ إن لم تتماشَ مع التحلّي بالمسؤوليّة، ومن الجدير بالتذكير هنا؛ أنه بغياب استشعار المسؤولية ذاتها، تستيقظ النزعات البدائية السلبية، التي تتغذّى بدورها على الشقاق والخصام والعداوات المتبادلة.

وبمنظور أخلاقي؛ لا يمكن لحريّة التعبير أن تُفضِي إلى محاولة تملُّص الأشخاص من مسؤوليّاتهم عمّا يصدُر عنهم، لمجرّد أنّ تلك الحرية، أساساً، تحظر الرقابة المُسبَقةَ على ما يُقالُ أو يُنشر أو يُذاع.

ومن المثير للقلق أنّ هناك من يحاول توفير التغطية الأدبيّة لمحاولات الإساءة والتشويه، أو يسعى إلى التعمية على حملات الكراهية والتحريض؛ بذريعة حريّة التعبير أو غيرها. ومبعث القلق هنا أنّ الأمر يعني، بهذا القدْر أو ذاك، تحرير وصفة مثاليّة للخطاب العنصريّ (السلاليّ) المنبوذ، والذي لا يتوانى عن التعبير عن ذاته في فضاءات الإعلام كلّما سنحت له الفرصة.

سابعاً- مسؤولية المعالجة النقدية للخلفيات الفلسفية والذاكرة التاريخية

من المفارقات التي تحكم الفرص التواصلية بين الأمم والشعوب والمجموعات البشرية، أنّ صورة طرف ما لدى طرف آخر، تبقى خاضعة لوعي "الآخر" بنفسه ومَن حولَه في هذا العالم، خضوعاً قد لا يقلّ أحياناً عن انطباعها بالواقع الذي يُفترض أنها استُلّت منه.

فصورتنا مثلاً لدى "الآخر"، تبقى متأثرة أيضاً بخصوصيات "الآخر" ذاك، كذاكرته التاريخية وخلفيته الفلسفية، وأيضاً بملابسات نظرته إلينا.

والواقع أنّ ذلك يرشدنا إلى بعض ما يحدّ من قدرتنا على تصحيح الصور الذهنية والانطباعات المتعلقة بنا في وعي الآخرين وإدراكهم. فمن الدقّة أن نُقِرّ بأنّ تلك الصور والانطباعات لا نصنعها "نحن" بالكامل، بل بوسعنا على الأكثر أن نؤثّر فيها، أو ربما يكون بوسعنا السعي إلى تشكيل بعض مكوّناتها.

ومن هنا تأتي مسؤوليّتنا في المعالجة النقدية لخلفيات تصوّراتنا عن غيرنا، ومسؤولية الآخرين في تصوّراتهم عنا، وبعضهم عن بعض كذلك.

ثامناً- مسؤولية الموازنة بين ضغوط التغطية المتسارعة ومتطلّبات التدقيق والتوضيح

عندما يتعلّق الأمر بالتواصل الإعلامي عبر الثقافات؛ فإنّ الدور المُنتَظَر لا يقتصر على إتاحة الفرصة للتزوّد بالمعلومة الصحيحة؛ بل يتعداه إلى إيلاء

عناية فائقة للتوضيحات اللازمة لخلفياتها وملابساتها ما أمكن ذلك، حتى يتمكن المُستقبِلون من وضعها في سياقات أكثر انسجاماً معها، وهو ما من شأنه أن يساهم في تقليص مشكلات التواصل، ويعزّز الفهم بذلك.

ولكن؛ ينبغي الإقرار هنا بأنّ هذه لا تبدو مهمة متيسِّرة، خاصة في ظل الضغوط الزمنية المتزايدة الواقعة على الإعلاميين في "التسابق مع عقارب الساعة"، وفي خوض غمار التواصل الإعلامي العالمي اللحظوي، وهو ما لا يتيح الفرصة الوافية دوماً للتدقيق وإمعان النظر وإرفاق التوضيحات وشرح الملابسات.

إنّ ذلك يضع الإعلاميين أمام مسؤولية الموازنة الصعبة بين ضغوط السرعة؛ ومراعاة معايير الدقة والتوضيح. وما يضفي طابع المسؤولية بصفة خاصة أحياناً؛ أنّ التسابق في الحصول على المعلومة وبثّها يكون على أشده في منعطفات الأزمات، وهي المنعطفات ذاتها التي يمكن معها توقّع ردود أفعال حادّة. فلا غنى عن مراعاة الدقة، والتمتّع بالحساسية أيضاً، في التغطيات الإعلامية، وهي مسؤولية تنطوي على أهمية متنامية في ظل التطوّرات التي يعيشها عالمنا اليوم، والتي تخيِّم بظلالها على فرص التواصل الإنساني.

تاسعاً- مسؤولية السياسيين والشخصيات الدينية وقادة الرأي في عزل مساعي التحريض والتشويه والتطرّف ونبذها

عندما قرّرت إدارة تحرير صحيفة "يولاندزبوستن" الدانمركية، نشر حملتها التحريضية المحبوكة بعناية ضد الدين الإسلامي في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م، بالإساءة إلى الرسول الكريم محمد ﷺ؛ فإنّ أزمة كبرى لم تكن واردة على الإطلاق في الأسابيع الأولى التي أعقبت النشر، ما دام أنّ الأمر تعلّق بحالة تحريض صحافي مُنكَرة، من المتوقع أن يبرأ منها المسؤولون. إلّا أنّ محاولة توفير التغطية التبريريّة لهذا الانتهاك من طرفهم، وقطع الطريق على مساعي الحوار، كانت كفيلة بحدّ ذاتها باندلاع الأزمة المؤسفة. وما فاقم

الموقف في ظل أزمة الرسوم أنّ بعض المتحدِّثين حاول منح الانطباع بأنّ الدفاع عن حمْلة التحريض المحبوكة بعناية؛ هو منافحة لا بدّ منها عن "قيم أوربا"، التي استماتت قروناً لترسيخها.

وفي كل الأحوال؛ فقد برهنت تلك القضية على المدى الذي يمكن لصحيفة واحدة أن تبلغه في إشعال الحرائق، إن لم يستحضر المسؤولون والشخصيات الدينية وقادة الرأي مسؤولياتهم، وينهضوا بالأدوار المُنتَظَرة منهم.

كما لفتت تلك القضية الأنظار إلى أنّ انفتاح آفاق تواصليّة غير مسبوقة في عالمنا؛ لم يعد يسمح بالتساهل مع محاولات التحريض على هذا النحو، فضلاً عن التواطؤ معها، ولذا فإنّ مسؤولية المستوى السياسي ومستويات القيادة الدينية والمجتمعية تقتضي ألَّا تتردّد في عزل تلك المحاولات ونبذها.

عاشراً- مسؤولية الاهتمام بالمضامين الإعلامية، وليس بالوسائل وحدها

في عالم تشهد فيه وسائل الإعلام قفزات متلاحقة، في مواصفاتها التقنية كما في زخمها العددي؛ فإنّ الوسيلة الإعلامية تبدو مؤهلة لاختطاف الأنظار، وربما على حساب المضامين.

ومع الإقرار بأهمية الوسيلة، فإنّه لا ينبغي تجاهل المضمون بأيّ حال. فالإعلام يشمل المضامين أيضاً، وهذه المضامين قد نَجِدُها ضمن ما يقوله السياسيون والمسؤولون والقيادات الدينية وقادة الرأي، وما يفعلونه، أو ما يتخذونه من مواقف.

وقد لا يكون من الإنصاف دوماً توجيه سهام النقد إلى الصحافيين أو وسائل الإعلام على نحو حصريّ، وتجاهل الفيض الهائل من التصريحات والمواقف الصادرة عن القيادات السياسية والدينية والمجتمعية، التي تشكل قسطاً وافراً من المادة الإعلامية اليومية.

ويبدو أنّ استسهال الانتقاد العام لوسائل الإعلام يُستخدم في حالات عدّة بطرائق تعميمية، تتيح التنصّل من المسؤوليات الواقعة على الأطراف المجتمعية في معالجة المضامين التي ينتجها التفاعل المجتمعي، وتتسلّل من ثم إلى القنوات الإعلامية بطرائق شتى.

obeikandl.com